تحت شعار

قراءة متعمقة لقرارات الحكومة والبنك المركزي اليمني واثارها المعلنة

يقدم البنك المركزي اليمني هذه الورقة بعنوان :

قرارات وإجراءات البنك المركزي واثارها المتوقعة

اعداد :

د/ رجوان عبدالوهاب محمد

ملخص :

ناقشت هذه الورقة اهم القرارات التي اتخذها البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن، والاهداف المعلنة عنها لغرض ضبط السياسات النقدية والوضع الاقتصادي في المناطق المحررة، وبذات بعد الانهيار المتسارع للعملة المحلية (الريال اليمني) مقابل العملات الأجنبية، منطلقا بما لدية من قوة كفلها له القانون في اصدار تلك القرارات، حيث اهتمت الورقة بشرح اهداف هذه القرارات، وهل تم التطبيق الفعلي لها اما مازالت في إطار التنفيذ، ووصلت الورقة لعدت نتائج اهما ان اتخاذ البنك المركزي لجملة القرارات المعلن عنها مؤخرا، كان يسعى الى تحقيق الاستقرار المالي والعودة بعجلة التنمية لمسارها الصحيح، رغم غياب العوامل المساعدة في ذلك (ظروف امنية وسياسية غير مستقرة، عدم تنفيذ السياسة المالية). ومتى ما تحقق لليمن الاستقرار السياسي والأمني، متى ما يمكن القول باننا نستطيع تخطي كل معوقات التنمية ورفع الناتج المحلي، مما يحقق الاكتفاء الذاتي وتعزيز قيمة الريال اليمني. كما اوصت الورقة بعدة توصيات كان أبرزها ان يكون هناك تكاتف وتعاون جاد بين كل الأطراف في المناطق المحررة، (الحكومة بصفتها اعلى سلطة في الدولة وهدفه الأساسي تحقيق الاستقرار في مختلف القطاعات، البنك المركزي بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، الجهاز الأمني ليساعد البنك المركزي في ضبط الأمور إذا تطلب الامر التدخل الأمني، وزارة المالية في تفعيل دورها في إدارة السياسة المالية)، وغيرها من القطاعات المعنية بالأمر، حتى يتم تحقيق الاستقرار على مستوى كل الأصعدة، و العمل على اصلاح الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد لأنه لن تنجح جهود دون أخرى، فالعمل لابد ان يكون عمل مترابط ومكمل لبعض. وان يتم إعطاء هذه القرارات الفترة الزمنية الكافية حتى تصل للهدف المنشود.

المقدمة:

من خلال هذه الورقة نحاول تبيان موقف البنك المركزي اليمني من الاحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد من تغيرات على مستوى سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية الأخرى، والتوسع والانتشار لمحلات الصرافة المرخصة والغير مرخصه بشكل يفوق الاحتياج المحلي، وعدم القدرة على الحصول على البيانات المالية الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية بسبب ان مراكز عملياتها تقع خارج العاصمة المؤقتة عدن، وعدم القدرة على التحكم بالنقد الأجنبي الخاص بهذه البنوك عند فتح الاعتمادات المستنديه للاستيراد، كل هذه الاحداث دعت البنك الى اصدار جملة من القرارات لمحاولة اصلاح الوضع بما يناسب الإمكانيات المتاحة له، وفي ظل ظروف بيئية قد تكون أفضل من سابقتها.

الأهمية:

تكمن أهمية الورقة في انها تحاول تبيان رؤية البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن، حول الإصلاحات المالية التي يسعى لتحقيقها من خلال جملة القرارات المعلن عنها مؤخرا وأثر تلك القرارات في تحقيق هذه الإصلاحات.

الأهداف:

تهدف الورقة الى الوصول للاتي:

١- رؤية البنك المركزي حول الوضع الحالي.
٢- تبيان اهم القرارات التي أصدرها البنك المركزي مؤخرا، وأثرها المرتقب.
٣- ما مدى نجاح البنك المركزي اليمني في اتخاذ هذه القرارات، وهل تم التطبيق الفعلي لها.

أسلوب جمع البيانات: المشكلة محل الدراسة اقتضت الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي

من خلال تحليل قرارات البنك المركزي اليمني.

- حلقات نقاش سابقة حول قرارات البنك المركزي اليمني
- اللقاء بالمختصين في البنك المركزي

الحدود الزمنية

فترة اصدار البنك المركزي لهذه القرارات يوليو - أغسطس ٢٠٢١م

البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن :

كما نعرف بان البنك المركز اليمني مقره الرئيسي صنعاء، ونظرا لأحداث الأخيرة التي حصلت في اليمن وسيطرة مليشيات الحوثي على العاصمة صنعاء والبنك المركزي، أداء الى انتقال الحكومة الى عدن كعاصمة مؤقته، رافق ذلك صدور قرار بنقل البنك المركزي اليمني الى عدن، حيث صدر القرار الجمهوري رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٦م، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني ونقل مقرة الرئيسي وإدارة عملياته الى عدن، وبداء بمزاولة عمله كبنك مركزي يمني تابع للحكومة، وبنك الجمهورية اليمنية المعترف به دوليا.

حيث بداء من عدن بممارسة صلاحياته التي تمثلت في الاتي:

١. أصبح البنك معترف به كبنك الجمهورية اليمنية على المستوى الإقليمي والدولي.
٢. ممارسة صلاحيته في اصدار وطباعة النقود.
٣. الربط الشبكي مع فروع البنك المركزي في المناطق المحررة.
٤. التحكم بنظام السويفت وبالتالي القدرة على تحويل النقد الأجنبي للبنوك من والى اليمن.
٥. دفع رواتب موظفي الدولة.
٦. سداد خدمة الدين العام.
٧. استلام وديعة بمبلغ ٢ مليار دولار لدعم الريال اليمني.

فمنذ فترة تولي البنك المركزي عدن مهامه كبنك الدولة لم تهيئ له الظروف المناسبة لتفعيل دورة وممارسة صلاحياته بأكمل وجه، حيث لاحظنا تغير محافظي البنك المركزي في خلال فترة بسيطة الى اربعه محافظين ، هذا بدورة شكل سببا في عدم الاستقرار الإدارية للبنك المركزي اليمني ، مما ينعكس سلبا على مستوى الأداء، بالإضافة الى التوجه لتنميه الموارد البشرية حتى يتهيآ كادر بشري لدى البنك يكون قادر على أداء مهامه بدقه ومصداقية وسرعة في الأداء، رافق ذلك جائحة كورونا والتي ساهمت في تباطء نشاط البنك المركزي لغياب اكثر كوادره لجدولة العمل وكان النشاط يقتصر على صرف مرتبات موظفي الدولة، كل هذه عوامل يمكن اعتبارها معرقله لتقدم اعمال البنك، لهذا وبعد الاستقرار النسبي الي وصل له البنك سوء على مستوى الإدارة العليا او حتى على مستوى الكادر البشري، اصبح البنك المركزي اليمني اكثر قوة في وضع خطة استراتيجية تهدف الى الإصلاحات النقدية والسعي لدعم عجلة التنمية لتصل للمستوى المطلوب.

قرارات البنك المركزي اليمني المعلن منها مؤخرا:

حرصا من البنك المركزي اليمني على سلامة أداء القطاع المصرفي واستمرارية نشاطه في خدمة الاقتصاد الوطني وبما يكفل الحفاظ على سمعته لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، اصدار البنك المركزي جملة من القرارات الهادفة الى تعزيز

امكانياته ومهامه وتنفيذ وظائفه في قيادة القطاع المصرفي وتفعيل دوره المحوري في النشاط الاقتصادي بمستوى أفضل.

حيث اتجه البنك المركزي الى اجراء إصلاحات لمعالجة بعض أوجه القصور التي رافقت اداءه خلال المراحل الماضية، وأخرى هيكلية كفتح إدارات جديدة من شانها جميعا القيام بمهام احترافية متطورة.

ويمكن استعراض اهم هذه القرارات كالاتي:

١. قرار البنك المركزي اليمني بشأن معالجة التشوهات السعرية بالعملة المحلية ومعالجة حالة الانقسام في السوق الاقتصادية، الصادر بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٢م:

وتضمن هذا القرار الاتي:

- ضخ العملة المحلية فئة الالف ريال ذات الحجم الكبير الى السوق.
- خفض المعروض النقدي وابقاءه في المستويات المقبولة والمتوافقة كميا مع حاجة السوق لها.
- الزم البنوك ومؤسسات التمويل والصرافة بوقف فرض عمولات كبيرة وغير واقعية للتحويلات الداخلية.

هدف البنك المركزي اليمني من خلال هذا القرار الى تكثيف التداول بالعملة فئة الالف الكبيرة ومعاودة استخدامها في معاملات البيع والشراء النقدي وبمستوى تعامل أكبر، مما يؤدي الى معالجة حالة الانقسام في السوق الاقتصادية والقضاء على التشوهات الذي احدثه اختلاف سعر صرف العملة المحلية بذات الفئة الواحدة في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الشرعية والأخرى خارجها.

كما سعى الى الحد من اية اثار تضخمية مما ينعكس سلبا على قيمة العملة المحلية من خلال منع التميز السعري بين فئات العملة المحلية الواحدة، والسحب التدريجي للريال من طبعة الحجم الصغير كإجراء معالجة لمشكلة سابقة مازالت اثارها باقية.

٢. قرار نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والإسلامية الى عدن، والذي صدر بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٢م

وتضمن هذا القرار:

- على كافة البنوك التجارية والإسلامية السعي لنقل مراكز عملياتها الى عدن.
- أي بنك لم يلتزم بهذا القرار يتحمل تبعات ادراجه ضمن قائمة البنوك الغير ملتزمة.

من خلال القرار سعى البنك المركزي الى تفعيل دورة في القيام بإجراءات التحقق من جميع عملياتها والتفتيش الميداني المباشر والتأكد من التزامها بالوفاء وبكافة المتطلبات القانونية اللازمة لها، بالإضافة الى عدم تنفيذ أي عمليات مالية او مصرفية ومنها فتح الاعتمادات والتحويلات مع البنوك التي يتم ادراجها ضمن قائمة البنوك المصنفة كبنوك

غير ملتزمة مؤكدا ان البنك المركزي لن يتحمل مسؤولية أي اضرار ناتجة عن تنفيذ عمليات عبر البنوك غير الملتزمة.

٣. قرار فحص حسابات البنوك التجارية والإسلامية ومحلات الصرافة في عدن وتقديم نسخة من البيانات المالية الى البنك المركزي، الصادر بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢١م، وتضمن هذا القرار عدة إجراءات أهمها:

- أكد ضرورة ان يكون المحاسب القانوني المتعاقد معه، ضمن قوائم المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى الإدارة العامة المختصة في وزارة الصناعة والتجارة في عدن.
- شدد على الالتزام بتقديم نسخة من القوائم المالية السنوية في موعد أقصاه ٣٠ ابريل من كل عام.
- اتخاذ إجراءات مشددة تجاه شركات ومحلات الصرافة، والذي سيتم الزامها بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية لمزاولة نشاطها وستخضع كل عملياتها للفحص والتدقيق وفق خطط واليات تفتيش متقدمة.

سعى البنك المركزي من خلال هذا القرار لتحقيق جملة اهداف، حيث ضم هذا القرار ممثلي البنوك التجارية والإسلامية ومحلات الصرافة، بهدف تعزيز العلاقة بين البنك المركزي اليمني وهذه البنوك ومحلات الصرافة، حيث الزم هذا القرار البنوك التجارية والإسلامية ومحلات الصرافة بتقديم حساباتهم الختامية مصدقا عليها من مدققي الحسابات المعتمدين لدى البنك المركزي، وإعطاء هذا القرار الصلاحيات للبنك المركزي التفتيش على هذه البنوك من اجل التحقق من صحة تلك الحسابات والاطلاع على كافة البيانات ذات الصلة، للكشف عن أي انحرافات او أي خلل قد حدث اثناء سير العمل. وكذا حق التحقق من سلامة إجراءات عملية التدقيق لحسابات البنوك ومدى تطبيق المعايير واتخذ الإجراءات الصارمة تجاه أي مخالفات لضمان سلامة النظام المصرفي وحماية عملاءه.

٤. قرار البنك المركزي الخاص بترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية الى الخارج:

- حيث تولى البنك المركزي اليمني من خلال هذا القرار ترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية المرخص لها والملتزمة فقط، لتغذية ارصدة حساباتها لدى البنوك في الخارج، بهدف تغطية اعتماداتها وتحويلاتها لأغراض عمليات الاستيراد.
- أي بنك من البنوك التجارية والإسلامية لم يلتزم بقرارات البنك المركزي اليمني، فانة يصنف ضمن البنوك الغير ملتزمة ويتخلى البنك المركزي عن أي التزامات او اضرار تجاه.

من خلال هذا القرار هاب البنك المركزي بكافة الشركات والمؤسسات التجارية المستوردة عدم تنفيذ أي عمليات مالية او مصرفية ومنها فتح الاعتمادات والتحويلات مع البنوك التي سيتم ادراجها ضمن قائمة البنوك المصنفة كبنوك غير ملتزمة، حيث

اكد البنك المركزي انه سوف يتولى ترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية المرخصة لها والملتزمة فقط لتغذية ارصدت حساباتها لدى البنوك في الخارج بهدف تغطية اعتماداتها وتحويلاتها لأغراض عملية الاستيراد، هدف هذه الإجراءات هو حرص البنك المركزي على سلامة أداء القطاع المصرفي اليمني واستمرارية نشاطه في خدمة الاقتصاد الوطني، بما يكفل الحفاظ على سمعته لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية وانطلاقا من مسؤوليته القانونية.

٥. قرار الإعلان عن نية البنك المركزي اعتماد لائحة جديدة لتنظيم عمليات الصيرفة، الذي أصدر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢١م

وهذه اللائحة تهدف الى وضع جملة من الشروط والإجراءات الي يجب ان تتوفر في محلات الصرافة حتى يعطى ثقة البنك المركزي وبالتالي منحه ترخيص مزاولة هذه المهنة، حيث يجب تدعيم كل طلب للترخيص بالوثائق التالية:

- بيانات ومعلومات المؤسس حسب النماذج المعدة.
- دراسة جدوى اقتصادية وموازنة تقديرية لعمل الشركة او منشاءه الصرافة لثلاث سنوات قادمة، وان تكون معدة من محاسب قانوني معتمد.
    - الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي وإجراءات العمل المقترحة.
    - وصف موجز لمواصفات وخصائص نظام المعلومات المحاسبية الذي سيتم استخدامه، ومميزاته وامكانياته ونسخة من الدليل الخاص به.
    - البيانات المالية الشخصية لكل مؤسس معززا بوثائق الملاءة المالية المؤيدة.
    - أية معلومات أخرى يراها البنك المركزي ضرورية.

من خلال هذا القرار وضعت الإجراءات المناسبة للالتزام بمتطلبات القانون والتعليمات التنظيمية النافذة، الصادرة عن البنك المركزي وتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية، واعداد ادلة الإجراءات، حرصا من البنك المركزي على سلامة أداء القطاع المصرفي اليمني، واستمرارية نشاطه في خدمة الاقتصاد الوطني بما يكفل الحفاظ على سمعته لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية.

حيث تحظى الرقابة على البنوك وشئون الصرافة بعناية كبيرة حيث اتخذ البنك المركزي إجراءات مشددة تجاه البنوك المخالفة لتعليمات البنك المركزي والذي كانت وراء المضاربة بالعملة في سوق صرف النقد الأجنبي.

مدى تنفيذ هذه القرارات والاثار المترتبة عنها:

جدول رقم (١)

قرارات البنك المركزي اليمني ومستوى التطبيق

القرار	الجهة المشرفة على التنفيذ في البنك المركزي	مستوى التطبيق	الأثر
قرار معالجة التشوهات السعرية للعملة	قطاع العمليات المصرفية	جيد	منع التميز السعري بين فئات العملة المحلية الواحدة
قرار نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والإسلامية الى عدن	قطاع الرقابة على البنوك	صفر	تمكين البنك من القيام بإجراءات التحقيق من جميع عملياتها والتفتيش الميداني المباشر لها، والتأكد من التزامها بالوفاء بكافة المتطلبات القانونية اللازمة لها.
قرار فحص حسابات البنوك التجارية والإسلامية ومحلات الصرافة وتقديم نسخة من البيانات المالية الى البنك المركزي	قطاع الرقابة على البنوك	جيد	تصحيح مسار القطاع المصرفي وتعزيز العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية والإسلامية.
قرار ترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالنوك التجارية والإسلامية الى الخارج	قطاع الرقابة على البنوك	جيد	بهدف تغطية اعتماداتها وتحويلاتها لأغراض عمليات الاستيراد، من بنوك تمارس عملها تحت مظلة حكومة الشرعية
قرار اعتماد لائحة جديدة لتنظيم عمليات الصيرفة	قطاع الرقابة على البنوك	جيد	وضع الإجراءات المناسبة للالتزام بمتطلبات القانون والتعليمات التنظيمية النافذة، الصادرة عن البنك المركزي وتصميم نظام فعال للرقابة

المصدر: استنتاجات من متابعة الجهات المؤكل لها التنفيذ داخل البنك المركزي

القرارات التي أصدرها البنك المركزي اليمني في الفترة الأخيرة هي قرارات مترابطة مع بعضها البعض، وأنها تسعى الى الخروج من الوضع الراهن وتحقيق هدف عودة

عجلة التنمية الى مسارها الطبيعي. حيث ان المأمول منها سرعة التطبيق لا نقول على المدى القصير وانما حتى على المدى المتوسط او الطويل، حيث من خلال الجدول نلاحظ الاتي:

- قرار معالجة التشوهات السعرية للعملة كان مستوى التنفيذ جيد بسبب ان محلات الصرافة مازالت تفرض عمولات غير واقعية على التحويلات الداخلية بين مختلف مناطق البلاد بحجة ان اغلب المناطق غير مستقرة امنيا.
- قرار نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والإسلامية الى عدن، للان لم يتم التطبيق لقرار نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والإسلامية الى عدن، والسبب في ذلك ان عملية النقل مرتبطة بعمل تقني بخصوص السيرفرات التي مازالت بيد مراكز عمليات البنوك في صنعاء.
- بالنسبة لقرار فحص حسابات البنوك التجارية والإسلامية ومحلات الصرافة كان مستوى التطبيق جيد، فانه عند التطبيق الفعلي والنزول والتفتيش على محلات الصرافة تم اكتشاف مخالفات كثيرة وتم اقفال العديد منها، حيث تم اكتشاف بعض محلات الصرافة تمارس اعمال مخالفه لإجراءات البنك المركزي التي بدورها اسرعت لتصحيح هذه المخالفات مع تقديم تعهد للبنك المركزي بعدم التكرار، في حين التفتيش في البنوك اقتصر على حسابات الفروع فقط لان مركز عمليات وإدارة تلك البنوك مازالت خارج عدن.
- قرار الامتناع عن ترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية الى الخارج، حيث يطبق هذا القرار على البنوك المخالفة للتعليمات والإجراءات التي يصدرها البنك المركزي. حيث اتخذ البنك المركزي من هذا القرار اجراء عقابي ضد البنوك المخالفة لتعليماته.
- قرار اعتماد لائحة جديدة لتنظيم عمليات الصيرفة، جاري تطبيق هذا القرار وتم تشكيل لجان للفحص الدقيق ومراعاه إجراءات اللائحة الجديدة لطلبات التراخيص سوء الجديدة او طلبات التجديد.

معوقات تحد من ممارسة البنك المركزي اليمني لمهامه التي كفلها له القانون:

هناك العديد من المعوقات التي ساهمت في عرقله تنفيذ البنك المركزي لأعماله بالصورة التي يسعى لها، ويمكن ابراز اهم هذه المعوقات كالاتي:

- هناك سياسيات عليا قد تفرض على البنك المركزي التروي والتمهل قبل تطبيق اي القرار.
- عدم الاستقرار الأمني، يساهم في ضعف الدور الرقابي للبنك المركزي.
- مهما كان أداء البنك المركزي جيدا، فان عدم التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، يلغي هذا الأداء، حيث ان السياسة النقدية وحدها لا تكفي ولن تحقق أي نتائج إيجابية اذ كان أداء الاقتصاد الكلي ضعيف، والسياسات المالية والضريبية مرتبكة والتدفقات النقدية من العملات الأجنبية محدودة والميران التجاري به عجز.

- عدم توريد الإيرادات لحساب الحومة العام، أدى الى الحد من قدرة البنك المركزي وتخلفه عن دفع مرتبات موظفي الدولة، خاصة مرتبات الجيش والامن.
- التغير المستمر في ادارة البنك المركزي، وخلال فترات متقاربة أعاق من الاستقرار الإداري للبنك.
- عدم القدرة على تنفيذ بعض القرارات المتعلقة برقابة البنك المركزي لان اغلب مراكز عمليات البنوك التجارية والإسلامية، تقع خارج محافظة عدن وتحت سيطرة مليشيات الحوثي.
- ضعف دور الرقابة والتفيش على البنوك، لان مراكز عملياتها تقع في صنعاء، مما يجعل التفتيش مقتصر على حسابات ختامية وبيانات فروع فقط، ويحد هذه بدورة من قدرة البنك المركزي من الوصول لحجم المعروض النقدي والسيولة ويصعب عملية مقارنة الأداء بين تلك البنوك.

النتائج:

١. قرار التشوهات السعرية سعى لتخفيض المعروض النقدي وابقاءه في المستويات المقبولة والمتوافقة كميا مع حاجة السوق لها، ولكن هذا القرار لا يعتبر حلا لازمة انهيار قيمة العملة المحلية، ولكنها تشكل جزاء هاما من جملة الإجراءات التي يتخذها البنك لمعالجة هذه الازمة.

٢. إلزام محلات الصرافة خلال فترة قريبة قادمة بوقف فرض عمولات كبيرة وغير واقعية للتحويلات الداخلية، ولكن لم يتم التزام بهذا القرار.

٣. تفعيل دور السياسة النقدية منها عمليات السوق المفتوحة لتحقيق التوازن في العرض النقدي، أصدر البنك المركزي عن سندات وصكوك بمبلغ اربعمائة مليار ريال الى جانب محفزات أخرى لإعادة الدورة النقدية في النظام المصرفي.

٤. اهتمام البنك المركزي بقطاع الرقابة على البنوك ومحلات الصرافة، حيث يقدم المركزي باتخاذ إجراءات مشددة تجاههم يتم الزامهم بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية المفروضة عليها.

٥. تحقيق المزيد من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

٦. اتخاذ البنك المركزي لجملة القرارات المعلن عنها مؤخرا، كان يسعى الى تحقيق الاستقرار المالي والعودة بعجلة التنمية لمسارها الصحيح، رغم غياب العوامل المساعدة في ذلك (ظروف امنية وسياسية غير مستقرة، عدم تنفيذ السياسة المالية).

٧. تأخر تطبيق قرار نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والإسلامية الى عدن، كان دافع لتواجه البنك المركزي لتقديم دعوة لشركات الصرافة الكبيرة لتوحيد صفها والتوجه لفتح بنوك مستقله داخل عدن، وقد بداءات هذه المبادرة بأنشاء اول بنك داخل عدن باسم بنك القطيبي للتمويل الأصغر، وفي الطريق دراسات لطلبات مقدمة لفتح بنوك أخرى داخل عدن.

٨. يظل البنك المركزي جهة تنفيذية في حدود الصلاحيات التي تمنح له من سلطة القانون.

٩. متى ما تحقق لليمن الاستقرار السياسي والأمني، متى ما يمكن القول باننا نستطيع تخطي كل معوقات التنمية ورفع الناتج المحلي، مما يحقق الاكتفاء الذاتي وتعزيز قيمة الريال اليمني.

التوصيات:

١. على البنوك التجارية والإسلامية ومحلات الصرافة توخي الدقة الكاملة في تعاملاتها المالية والتحري الجاد عن مصادر الأموال المتداولة لديها وخلوها من أي شبهات.
٢. ضبط عمليات استيراد المشتقات النفطية واهمية اشراك البنك المركزي اليمني في وضع هذه الضوابط وتمكنه من مراقبة تنفيذها وذلك حتى يتم التخفيف من المضاربات الفجائية التي تحدث للعملات الأجنبية.
٣. إلزام كافة الجهات الحكومية بالتوريد الى حساب الحكومة العام في البنك المركزي حتى يتمكن من الانتظام في صرف مرتبات موظفي الدولة.
٤. ترشيد النفقات لتقليص العجز في مالية الدولة وخفض الإصدار النقدي.
٥. ربط أي إجراءات نقدية يقدم عليها البنك مع إجراءات رقابية صارمة لضمان نجاح تنفيذها.
٦. ان يكون هناك تكاتف وتعاون جاد بين كل الأطراف في المناطق المحررة، (الحكومة بصفتها اعلى سلطة في الدولة وهدفه الأساسي تحقيق الاستقرار في مختلف القطاعات، البنك المركزي بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، الجهاز الأمني ليساعد البنك المركزي في ضبط الأمور إذا تطلب الامر التدخل الأمني، وزارة المالية في تفعيل دورها في إدارة السياسة المالية، وغيرها من القطاعات المعنية بالأمر، حتى يتم تحقيق الاستقرار للبلاد على مستوى كل الأصعدة.
٧. العمل على اصلاح الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد لأنه لن تنجح جهود دون أخرى، فالعمل لابد ان يكون عمل مترابط ومكمل لبعض.
٨. لابد من تشكيل لجان تنسيق ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية، يصدر قرار رئاسي بتشكيلها ويجب ان تضم جميع الأطراف ذوي العلاقة، كرئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والاستثمار، ومحافظ البنك المركزي ونائبة، ومن ذوي الخبرة في هذا المجال.
٩. لابد من إعطاء هذه القرارات الفترة الزمنية الكافية حتى تصل للهدف المنشود.